



مجلس إدارة بنك قطر الأول يوصي بتخفيض رأس ماله عبر قرار خاص في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المقرر انعقادها في ٢٨ أغسطس ٢٠١٩

سعيًا من بنك قطر الأول للالتزام بمتطلبات الإيدراج، واستيعاب الخسائر المتراكمة ورفع صافي قيمة الأصول للسهم، أوصي مجلس إدارة البنك بتخفيض رأس ماله المدفوع بنسبة ٦٥٪.

وتأتي توصية تخفيض رأس المال بالتوافق مع النظام الأساسي للبنك بالإضافة إلى لوائح هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) ومركز قطر للمال (QFC)، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال (QFCRA) وتحديداً المادة ٣٠ من لوائح الشركات الصادرة عن مركز قطر للمال تحت بند "تخفيض رأس المال" والمادة ٢٢ من نظام طرح وإيدراج الأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

إن عملية تخفيض رأس المال هي عملية مرتبطة في الأساس بالميزانية العمومية، ويتم إجراؤها عن طريق تعديلات محاسبية ضمن بند "إجمالي حقوق المساهمين" بحيث يظل صافي حقوق الملكية دون تغيير قبل وبعد تخفيض رأس المال ولن يكون لها تأثير على السيولة النقدية للبنك.

وسوف يتم عرض هذه التوصية على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية القادمة في ٢٨ أغسطس ٢٠١٩، للحصول على موافقتها من خلال قرار خاص كما هو محدد في النظام الأساسي للبنك وفي لوائح الشركات الصادرة عن مركز قطر للمال وقانون الشركات التجارية القطري.

وسوف تعتبر هذه التوصية سارية في حالة موافقة الجمعية العمومية غير العادية على القرار الخاص وفي حال الحصول على الموافقة من قبل الجهات الرقابية المختصة.

وإذا لم يكتمل النصاب القانوني للجمعية العمومية غير العادية في التاريخ المحدد، فسوف يتبع البنك إجراءات تأجيل اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لخفض رأس المال على النحو المحدد في المادتين ١٣٧ و ١٣٩ من قانون الشركات التجارية القطري.

وفيما يلي ملخص للتأثير مثل هذا المقترح في حال سريانه على رأس مال البنك

المادة	المبلغ الحالي	المبلغ بعد تنفيذ تخفيض رأس المال المقترح (كما في تاريخ السريان المقترح)	التغيير
رأس المال المدفوع	٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري	٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري	انخفاض بنسبة ٦٥٪

وفي حال سريان التوصية كما هو مبين أعلاه، سوف يقوم البنك بتعديل نظامه الأساسي ليعكس التغييرات وفقاً لذلك.